دور اللجان العاملة في حماية حق العودة وتطبيقه ومقاومة مشاريع التوطين والتعويض*

لقد أصبح هدف الكيان الصهيوني واضحا للجميع، إذ يسعى هذا الكيان إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ونزعها عن جذورها، وتحويل الأضواء والأنظار بعيدا عن اللاجئين والمخيمات والأونروا، لإدراكه أن استمرار هذه المشكلة قائمة يحتّم بقاء الصراع العربي- الصهيوني.

يطرح الكيان الصهيوني- مبكرا ومنذ نشوئه وإلى الآن- مسألة التوطين وإعادة التأهيل حلا لهذه المشكلة. وعليه فإنه يرى أن أيّ تسوية للصراع القائم يجب أن تنهي هذه المشكلة من جميع جوانبها، فهو يرفض بحث قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بناء على أي مرجعية شرعية دولية، بما فيها كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويصرّ على اعتبار أن الإطار التفاوضي هو المرجعية، وما يتم التوصّل إليه هو الحل، وهو ثنائي بين الكيان الصهيوني وكلّ من فلسطين والدول المضيفة على حدة. فالتوطين والتأهيل هو الحل الذي يراه الكيان الصهيوني لهذه المشكلة مخالفا بذلك قوانين الشرعية الدولية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

وما تغييب المرجع الأساسي الشرعي المتمثل في القرارات الدولية ذات الصلة- وتحديدا القرار رقم (١٩٤/ ١٩٤٧م) الخاص بحق عودة اللاجئين، والقرار(٢٣٧/ ١٩٦٧م) الخاص بحق عودة النازحين- وظهور إعلان بوش

* **طلعت أبو حاشية**، كاتب وباحث سياسي، وأمين سر اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ الأردن.

الأخير حول ضرورة تنازل الفلسطينيين عن حق العودة، وهو الوعد الذي يعني وعد بلفور جديدا من حيث إعطاء من لا يملك لمن لا يستحق، كل ذلك ليس إلا تحقيقا لهذا الغرض، ودعما قويا للرؤية الصهيونية فيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين التي لم يطرأ عليها تغيير كبير منذ إنشاء الكيان الصهيوني وحتى اليوم.

لقد قامت هذه النظرة- خلال العقود الستة الماضية-على عدم اعتراف الكيان الصهيوني بخلق المشكلة، وأنه بالتالي غير معني بعودة اللاجئين، وأن الواقع السياسي والديمغرافي الذي نشأ في فلسطين، وتشتت اللاجئين على رقعة جغرافية واسعة في العالم، يتطلّب حلاّ دوليّا قائما على توزيع اللاجئين الفلسطينيين كتلا بشريّة على عدّة دول على شكل حصص، مع ضمان أن يكون لإسرائيل الحظ الأقل في أن تكون الوجهة الأساسيّة لاستيعاب أعداد منهم. وعليه فقد حرص الكيان الصهيوني على شنّ حرب إعلاميّة دبلوماسيّة على مصطلح حقّ العودة، باعتباره يمثّل البعد القانوني الذي يستند إلى المواثيق الدوليّة وحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة المتعلّقة باللاجئين في العالم بشكل عام، والفلسطينيين منهم على وجه الخصوص، وعلى اعتبار أن تنفيذ هذه القرارات الدولية ذات الصلة يكفل للاجئين الفلسطينيين مكانة اللاجئ من الناحية القانونية، وتعطى قضيّتهم بعدا سياسيا، يترتب عليه أن اللاجئين ليسوا أفرادا أو حالات إنسانية هائمة، بل هم جزء من كل، ولهم هويّة توحّدهم مع هذا الكل، وتمنحهم حق العودة إليه وإلى ديارهم، وتعوِّضهم عن الخسائر التي لحقت بهم، وهذا ما ينص عليه القرار ١٩٤.

مع دخول المنطقة إلى حقبة أوسلو، وسيادة ما بات يعرف بالواقعيّة السياسيّة في المنطقة، والقائمة على عدم القدرة على مواجهة أمريكا باعتبارها القطب الأوحد في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعد العدوان الأمريكي الصهيوني على العراق في حرب ١٩٩١م، انقلبت المفاهيم السياسيّة، وأصبح كلّ شيء قابلا للأخذ والردّ، بما فيها الثوابت والحقوق المسلّم بها.

وفيما يتعلّق بالحقوق الفلسطينيّة- وعلى رأسها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم- فقد اقترب الطرف الفلسطيني الرسمي إلى وجهة النظر الإسرائيليّة شيئا فشيئا، ابتداء بعدم تثبيت حق العودة في اتفاق أوسلو، والاحتجاج بتأجيله إلى المفاوضات النهائيّة، وانتهاءً بالتوقيع على ما يعرف بوثيقة جنيف الموقع عليها من قيادات فلسطينيّة رسميّة وشبه رسميّة مع شخصيّات من قوى اليسار الإسرائيلي.

الحقيقة الواضحة من الوثيقة الأخيرة هو أن الموقف الفلسطيني قد تماهى مع الموقف الإسرائيلي إلى حدّ التماثل. ومن الضروري ملاحظة أن اللاجئ الفلسطيني قد أُعطي جانب الاختيار لمكان السكن الدائم، ولكن في سياق محدد ومضبوط بالإرادة الإسرائيليّة الرافضة لعودته إلى قريته ومدينته التي هُجِّر منها باعتبار ذلك تهديدا للهويّة اليهوديّة للدولة.

إن هذه الدعوات التي تروج لها الآن مصادر أمريكية وإسرائيلية إنما تهدف إلى تحويل اللاجئين الفلسطينيين إلى مواطنين بعد توزيعهم على عديد من الدول العربية والعالم، وقطع صلتهم بوطنهم الأم فلسطين. فالدوائر الأمريكية والإسرائيلية تخطط أيضا لإجبار الدول العربية الغنية على دفع

تعويضات قليلة للاجئين الفلسطينيين، ودفع تعويضات باهظة لليهود الذين خرجوا طوعا من الدول العربية للعيش في فلسطين واحتلالها، لذلك رفض الفلسطينيون التوطين والتعويض بديلا عن حق العودة إلى مدنهم وقراهم التي شُرِّدوا منها عام ١٩٤٨م. فعودة اللاجئ لا تتم قانونا إلا بالعودة إلى البيت الأصلي في القرية والمدينة المحتلة عام ١٩٤٨م، ولا تتم العودة بتغيير عنوان اللاجئ من معسكر إلى معسكر آخر حتى لو كان في فلسطين. وإن قيام دولة فلسطينية هو حق طبيعي للفلسطينيين بموجب حق تقرير المصير لهم، والذي أكدته الأمم المتحدة عامي ١٩٦٩م و١٩٧٤م، ولا يجوز مقايضة هذا الحق بحق آخر استجابة للضغوط والمخططات الأمريكية الصهيونية.

على أن الذين يأملون في التعويض وسيلة وحيدة لإنهاء الصراع مع الكيان الصهيوني واهمون؛ لأن خطة الكيان الصهيوني للتعويض تعتمد على شروط غير مقبولة وغير عملية وتعجيزية. فالكيان الصهيوني يرى أن التعويض هو ثمن التسوية، وبموجبها يتم الاتفاق على القدس والمستوطنات والحدود والدولة واللاجئين، ويرى أن دفع التعويضات يجب أن يكون مرحليا، وفي كل مرحلة يُهْدم مخيم، ويُشطب اسم لاجئ، ويُغلق مكتب في وكالة الغوث. ويرى أنه لا يستطيع دفع التعويض لأنه مشغول بإيواء الروس والأحباش، ويطلب إنشاء صندوق دولي تساهم فيه الدول العربية الغنية. ويصر الكيان الصهيوني أيضا على أن يكون له الحق في أن يقرر: مَن اللاجئ المستحق بموجب وثائق، تقدم له وذلك خلال مدة محدودة تسقط بعدها المطالبات. ويقدر الكيان الصهيوني قيمة التعويض بمبلغ يساوي (١٪) من

قيمة الممتلكات الفعلية دون الرسوم والمصاريف التي سيتقاضاها. وأخيرا يلقي الكيان الصهيوني على السلطة مسؤولية إلزام اللاجئين بقبول هذه الشروط، وإلا يعد من يخالف ذلك معاديا للسلام. والخلاصة أن الكيان الصهيوني يريد الاستحواذ على أملاك الفلسطينيين التي تساوي (٩٢٪) من مساحته مجانا، أو مقابل مبالغ تافهة يدفعها الآخرون، ويتم تسليمها لهم بموجب صك شرعي موقع عليه من أصحاب الحق أنفسهم. وغني عن القول أن هذا الطرح الصهيوني مخالف للقانون الدولي، ويستحيل قبوله، ولو تم على أي صورة فإنه لا يسقط أيا من الحقوق الفردية للفلسطينيين.

إن مطالبة اللاجئ بقبول التعويض بديلا عن حق العودة ما هي إلا مؤامرة خبيثة تهدف إلى نزع حق الملكية لأرض فلسطين من أصحابها الشرعيين لصالح الكيان الصهيوني الغاصب، موقع عليه من أهلها الشرعيين، مما يعني أن أملاك اللاجئ ستنتقل لكل يهود العالم، وليس لفرد بعينه. وأن التعويض مقابل الأرض والتنازل عن حق العودة يسقط حق اللاجئ الفلسطيني- وأبناؤه وأحفاده من بعده- بالمطالبة لاحقا بأي حق في دياره وممتلكاته. ويعنى تنازل اللاجئ عن كامل حقوقه السياسية والوطنية في فلسطين، وإسقاط جميع الحقوق الفلسطينية إلى الأبد.

إن القبول بالتعويض بديلا عن حق العودة يعني القبول بمنطق القوة والاغتصاب والإقرار بوجود الكيان الصهيوني، وبشرعية هذا الوجود، ويعني التنازل عن حقوقنا في وطننا المغتصب مقابل دريهمات من المال— قلت أو كثرت—، وأن أيا منا لا يملك حق التنازل عن ذرة تراب واحدة

من هذا التراب الغالي. فإن بيع الأرض، أو الممتلكات، أو جزء منها، أو التنازل عنها لأي جهة معادية، يعد خروجا عن الدين، ومساسا بالشرف، وتفريطا في صميم وجودنا وكرامتنا، ويستحق فاعله كل امتهان واحتقار ولعنة الأجيال.

في ظلّ تراجع الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي عن التمسّك بالحقوق، يبرز دور مؤسّسات المجتمع المدني إحدى الضمانات الأساسيّة التي يمكن أن تساهم في تقوية الصفّ الفلسطيني، والمساهمة في بقاء الحقوق حية إلى حين تغيّر الظرف السياسي العام على الصعيد الدولي لصالح الشعب الفلسطيني، وهذا غير مستبعد إذا استحضرنا أن موازين القوى قابلة للتغيير، ولا تثبت على حال. ولكن كيف يمكن للمؤسسات الأهلية- وخصوصا لجان حقّ العودة منها- أن تحقق تماسكا شعبيّا فلسطينيّا في ظل حالة التشرذم والتفكّك الحاصلة في الساحة الرسمية، وعدم بروز تيار المعارضة السياسيّة- إلى الآن- مؤهّلا لأخذ زمام المبادرة وترتيب البيت الفلسطيني، والعمل على بقاء الحقوق دون التنازل عنها. إننا نعتقد أن إنجاز مثل هذه المهمّة العظيمة لما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني لا يتأتى إلاّ بالسير ضمن إستراتيجية واضحة المعالم تتجنّب العشوائيّة. وللوصول إلى مثل هذه الإستراتيجية الواضحة يمكننا أن نجمل الآليات التالية:

أولا: التخطيط السليم القائم على تحديد الهدف الرئيسي للإستراتيجية، والمتمثّل بالتمسّك بكلّ الحقوق الفلسطينيّة، وعلى رأسها حق العودة، مع الوضوح التام بأن الحق كل لا يتجزّأ، وأن اللاجئ الفلسطينيّ هو

صاحب حق، وليس مفاوضا، ومن ثَمَّ فهو غير معني بتفاصيل الحلول السياسيّة وتعقيداتها، وهناك إجماع فلسطيني على ذلك. فالكيان الصهيوني ما زال يتذرّع بالإجماع الإسرائيلي الشعبي على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، حتى بات العالم الغربي الرسمي مقتنعا بهذه الرؤية، ويدلّل على ذلك ما تضمنه التقريران اللذان صدرا عن لجنة الأزمات الدوليّة ووزارة التنمية البريطانية بشكل منفصل، ومن قبلهما ورقة كلينتون فيما يتعلّق بموضوع اللاجئين، على أنها مؤشّرات واضحة على التبنّي الغربي لمفهوم تجاوز حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين، والبحث في المقابل عن أيّة حلول بديلة، مثل التوطين والتعويض بديلا عن حق العودة.

ثانيا: لا بدّ من توحيد المفاهيم عند المؤسّسات الأهلية بأن حقّ العودة ليس مقرونا بجيل واحد، ولذلك فإن بعد النظر مطلوب وحيوي في رسم خطة مرحليّة للتعامل مع التقاطعات والتعقيدات السياسيّة القائم في المنطقة والعالم.

ثالثا: التنظيم الدقيق والاستفادة من التجارب السابقة، ويتبع ذلك التنظيم الدقيق لمجمل أعمال الدفاع عن حق العودة وأنشطتها اتباع نهج العمل المؤسّسي، وهذا يضمن حسن الترتيب وتكوين مرجعيّات لأبناء الشعب الفلسطيني تضبط إيقاع حركة حق العودة.

ومن أهم أولويات هذه المؤسّسات الاستفادة من التجارب الماضية، على الصعيد الرسمي فيما يعرف بالتوثيق، وهذا ينسحب على الأعمال اللاحقة لهذه المؤسّسات بما يضمن توريث التجربة للأجيال القادمة. ولا

نتردّد في القول إنّ ضعف الأداء العام للمؤسسات الفلسطينية في العقود الماضية على كافة المستويات مردّه عدم التسجيل والتوثيق لهذا الرصيد من العلاقات والتجربة، مما يصعب تعويضها، أو حتى البناء عليها.

رابعا: نشر ثقافة التقييم والشفافية، ومن الخطوات التي يمكن أن تعكس الارتقاء في العمل انتشار ثقافة التقييم الدوري للعمل، بما فيه من مراجعة جادة لما يمكن أن يكون قد ارتكب من أخطاء. ولا نبالغ في أن هذه الثقافة تكاد تكون معدومة في تجربة العمل الوطني الفلسطيني في الفترة الماضية، وهو ما أوقعنا في أخطاء إستراتيجية لاحقا، ولا بد للمؤسّسات الأهليّة أن تتجاوز مثل هذه العيوب إن أرادت سلامة الطريق.

خامسا: التنسيق الميداني في كافة الأصعدة، ثمّ تبدأ الخطوات العمليّة في الحرص على التنسيق في كافة الأصعدة لجمل الأنشطة والأعمال، خاصّة مع امتلاء ساحة العمل الفلسطيني جغرافيا بالمؤسّسات التي تعمل لصالح القضيّة، وليس بالضرورة أن تكون فلسطينيّة. ومما يتعين معه التنسيق المحكم وانتشار روح التجرّد والتعاون تحت راية الدفاع عن حق العودة، وانتفاء عامل التحيز للشخص أو للمؤسسة أو للحزب، حتى ندخل في دائرة التنافس الشريف البنّاء. وهنا نستحضر التجربة الرائدة في تنسيق أهلنا في داخل فلسطين لأعمال انتفاضة الأقصى، والذي انعكس إيجابا على نجاح الفعاليات، وأعطى ثماره على الصعيد الإقليمي والدولي، وبلغ ذروته في إعلان فصائل المقاومة عن إعطاء هدنة من طرف واحد، حافظوا عليها و لم يخرقوها لعدّة أشهر. ونشير أيضا إلى أهمية التواصل

بين قطاعات الشعب الفلسطيني في المخيمات، سواء في الداخل أو الخارج، وكذلك مع قطاعات فلسطينيي المهجر، ومن شأن ذلك أن يسهّل تدفّق المعلومات وكشف المعاناة المتبادلة، ويسهم في إقامة حملات تضامنيّة مشتركة، ويوحّد مضمون الرسالة السياسيّة.

يدخلنا هذا في دائرة تطوير الخطاب السياسي من قبل المؤسّسات الأهلية في موضوع حق العودة، بما يضمن عدم الفصل بين البعد السياسي والإنساني، وتجنّب الدخول في الحلول، مع التركيز على البعد القانوني لحقّ العودة. ويجب أن تعطى الأولوية للإعلام السياسي عند المؤسسات المدافعة عن حق العودة، مع وَعْينا بمحدوديّة سقفها منظّمات غير حكوميّة. والدافع لهذا أنّ عدم ظهور صوت اللاجئ وتأكيده على تمسّكه بحقّه يؤدّي إلى استفراد الأقليّة التي تدّعي التمثيل الحقيقي لآراء الشعب. أمّا في مضمون ما يطرح فإنّ تجنّب طرح موضوع الاستفتاء من القاموس السياسي للجان حقّ العودة ملحّ للغاية. فالصفة الفرديّة والجماعية المتلازمة لهذا الحقّ تحول دون أن يكون الاستفتاء مطروحا على المستوى القانوني أو السياسي إذا تكاتف الشعب على رفض طرحه.

سادسا: تسليط الضوء على نقاط الضعف في المشروع الصهيوني تجاه اللاجئين، وتأتي في هذا المجال أهمية تسليط الضوء على نقاط الضعف- وهي كثيرة- في مضامين الطرح الإسرائيلي لموضوع اللاجئين، وبدء المؤسّسات الفلسطينيّة في تفنيدها وترتيب برامج إعلاميّة ونقابيّة وتعبويّة

لإظهار مدى عدم قانونيّتها وصحّتها. ويأتي قانون العودة الإسرائيلي العنصري على رأس القائمة في هذا السياق؛ لما له من خطر كبير في إدامة الصراع وبقاء اللاجئين الفلسطينيّين بعيدين عن أرضهم، ويكاد هذا القانون أن يكون فريدا في عنصريّته وعدم منطقيّته على صعيد قوانين الاستيعاب البشري في العالم.

سابعا: ترويج شعارات قصيرة ذات مغزى سياسي في دائرة المضامين والمفاهيم، وقابلة للتسويق في العالم من شأنه أن يرسّخ الحقّ الفلسطيني. وفي طور إرجاع الفضل لأهله نذكر للجان حقّ العودة في أمريكا تبنّيها لكلمة «عودة» في أدبياتها باللغة الإنجليزيّة، بل واعتمادها اسما لها، حتى بدأ هذا المصطلح يدخل قواميس اللغات العالميّة شيئا فشيئا، وترسّخ قبل مصطلحي «النكبة» و«الانتفاضة».

ثامنا: في حقل برامج العمل الممكنة يأتي تبنّي حملات الضغط من أجل التأثير على صنّاع القرار فيما يتعلّق بموضوع اللاجئين والحيلولة دون التفريط في الحقوق، وحلقات التأثير هنا لا تقتصر على الوسط الفلسطيني، بل تتعداه إلى البعدين العربي والدولي.

تاسعا: نشر التوعية السياسية بين أبناء المخيمات للوصول إلى حالة وعي بأهمية دورهم وما لهم من حقوق يجب ألا يتنازلوا عنها، فثقافة العودة ينبغي أن تعود لتحتل مكانها المرموق في كل مخيم وزقاق وبيت، وفي الشارع والمدرسة والجامعة والمعمل، وفي لعب الأطفال وأهازيجهم. إذ لها بعد إستراتيجي يشكل نقيضا لحالة الاستسلام والإحباط، تتخطى

كل ما يمكن أن يبرم من معاهدات واتفاقيات تنتقص من حقوق شعبنا في ظل طغيان الزمن الأمريكي الصهيوني، إنها عنوان لاستمرار الصراع مع العدو وديمومته، وهي أحد أهم عناوين الاشتباك التاريخي المفتوح مع الصهيونية ومشروعها العنصري المتمثل بالكيان الصهيوني، مع التركيز على عدم التمييز في التطبيقات الميدانيّة بين عمر وجنس.

من شأن نجاح مثل هذه الحملة الوصول إلى حالة تقريع في الوسط الفلسطيني على كل من يتجرّأ على الادعاء بأنّ الشعب الفلسطيني غير معني بالعودة. وقد برز شيء من هذا ضدّ أصحاب وثيقة جنيف وأصحاب المشاريع الاستسلامية الأخرى، ومن قبلها استطلاعات الرأي المزعومة. ومن شأن هذا النضوج في فكر المؤسّسات وحركتها الناشطة الوصول إلى حالة اعتراض على المشروع الأمريكي الصهيوني الجارف.

يشكل ذلك حالة استنهاضية كابحة لاندفاع القيادة الرسمية الفلسطينية نحو الاستجابة للمطالب والاشتراطات الأمريكية الصهيونية، في ما يتعلق بثوابت القضية الفلسطينية الأساسية، وفي مقدمتها قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم، وعلى خطورة التنازل عنها. فالعودة والتعويض حقان متلازمان لا يمكن التنازل عنهما.

عاشرا: لا بدّ من الاهتمام بالأجيال الجديدة، وضمان انتشار ثقافة الارتباط بالوطن ضمن منهاج تربوي تعبويّ موجّه. ومن البرامج التي تيسّر هذه المهمّة ما يعرف بعمليّة إحياء الذاكرة، وحفظ التاريخ الفلسطيني: الشفوي منه والمكتوب. وهذا يقودنا إلى اغتنام فرصة

وجود جيل النكبة قائما بين ظهرانينا، والذي تعدّ نسبته الآن من ١١ إلى ١٣٪ من إجمالي التعداد العام للشعب الفلسطيني. ومما يخدم هذا الخطّ إطلاق حملة ترشيد لطلبة المدارس الإعدادية والثانوية، والجامعات، وخصوصا طلاب الماجستير والدكتوراه الراغبين في دراسة العلوم الإنسانيّة في أن ينكبّوا على البحث في القضايا المذكورة، وهو ما يمكن أن يساهم في إتمام تسجيل كلّ ما هو مؤهّل للحفظ من تراث ثقافي وحاجيات عينيّة، ويرفع من معنويات الأجيال القادمة، ويسهم في رسم شخصيّتها الوطنيّة وانتمائها لفلسطين.

حادي عشر: تبني الباحثين المميزين- وللمؤسّسات دور في هذا- والعمل على نشر أعمالهم وتسويق أفكارهم المتعلّقة بحقّ العودة، ويوازي هذا تأهيل للكادر المتخصّص الذي يمكن أن ينتج قيادات قادرة وصالحة في نقل أفكار الشعب الفلسطيني وأرائه بأمانة ودقّة. ويصحب هذا بلا شكّ الانفتاح على تكنولوجيا العصر، مما يسهّل التأثير على الرأي العام العالمي. وقد دعّم هذا مع الانفتاح الإعلامي وثورة الفضائيّات نقل صورة ما يجري في فلسطين للعالم، وأدّى إلى تغيّر ملحوظ في وجهة الرأي العام العالمي تجاه القضيّة، مما جعل إسرائيل تصبح الخطر الأكبر الذي يهدّد السّلام العالمي عند معظم الأوروبيّين.

باعتبار أنّ الشعب الفلسطيني كتلة واحدة لا يتجزّأ فإن تسليط الضوء على معاناة فلسطينيي ١٩٤٨م، والتواصل معهم وإقامة مشاريع مشتركة، يمكن أن يرفع من معنوياتهم، وتظهر الفلسطينيّين جميع لحمة واحدة.

يبقى أن نشير إلى أنّ على لجان حقّ العودة في الغرب مجهودا مضاعفا بسبب الانفتاح السياسي، ولأن في إظهار أبناء الشعب الفلسطيني في الغرب متمسّكين بحق العودة كسر لوجهة النظر الإسرائيليّة الرامية إلى إظهار عدم اكتراث فلسطينيي الغرب بالعودة. وفي هذا السياق ندعو إلى تكثيف عقد المؤتمرات والملتقيات التي تجسّد الانتماء للوطن وللقضية.

إن حركة فلسطينية قاعدية توحد نضال اللاجئين في الوطن المحتل والشتات، مسلحة بقرار الشرعية الدولية وما تعكسه هذه القرارات من التزام أممي بحقوق اللاجئين وفي المقدمة حق العودة، حركة ساعية لتنسيق جهدها وتوحيده في مختلف أماكن وجودها وفيما بينها، وتقيم أوثق العلاقات مع شعوب الأمة على قاعدة رفض التوطين والتمسك بحق العودة إلى الوطن وتنشيط في مختلف المحافل الدولية والمؤسسية، إن حركة ببرنامج مثل هذا قادرة على خلق وقائع جديدة لصالح حقوق اللاجئين.

إنّ الشعب الفلسطيني قد نجح في هزيمة الإستراتجية الإسرائيلية القائمة على أنّ تشريد الشعب الفلسطينيّ في أصقاع العالم سيؤول إلى أن تكون القضيّة في طيّ النسيان، فانقلب السّحر على السّاحر، وأضحى اختلاف الظروف الجغرافية والسياسية عند التجمّعات الفلسطينيّة سببا رئيسيّا في خلق مساحات صالحة للعمل، مما رفع من نسبة نجاح أيّ خطّة شاملة للتمسّك بهذا الحقّ.